

# المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

The International Conference of Arab Court for Human Rights  
25 - 26 مايو 2014 فندق الريتز كارلتون - مملكة البحرين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



## كلمة المفوضية السامية لحقوق الإنسان

السيد فرج فنيش  
رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المفوضية السامية  
لحقوق الإنسان

OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

## ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان

معالي وزير الخارجية،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

سيادة رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة والسيدات ممثلي المؤسسات العربية ومنظمات المجتمع المدني في البلاد العربية،

حضرات السيدات والسادة،

أود بداية أن انقل إليكم تحيات السيدة نايفي بلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتمنياتها لكم جميعا بالنجاح في أعمالكم وهي تأسف لعدم قدرتها على المشاركة شخصيا في هذا الاجتماع وقد كلفني بان انقل لكم ولعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية والسلطات البحرينية مساندتها للجهود المبذولة من اجل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، هذه الآلية الجديدة التي ستساهم لا محالة في تعزيز النظام الإقليمي العربي لحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

أشار معالي الأمين العام إلى فعاليات المؤتمر الأول رفيع المستوى لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة العربية الذي انعقد بالقاهرة من 20 إلى 22 مايو برعاية مشتركة





بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقد شارك فيه أكثر من 120 من الخبراء والمعينين بحقوق الإنسان ممثلين للحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بمختلف البلدان العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الدولية وعدد من المنظمات الإقليمية، وخص بالذكر منها البرلمان العربي الذي كان ممثلاً برئيسه معالي الدكتور احمد محمد الجروان.

اذكر مؤتمر القاهرة نظراً لأهميته الخاصة حيث انه لأول مرة ينعقد اجتماع مشترك رفيع المستوى بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول موضوع "حماية حقوق الإنسان في البلدان العربية". وهي خطوة جريئة تؤكد رغبة الجامعة العربية في الانخراط في مسيرة الإصلاح ومواكبة التطورات الهائلة على المستويين الدولي والإقليمي، وفي التعامل الإيجابي مع رغبات شعوب المنطقة ومطالبها المشروعة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

واذكر مؤتمر القاهرة كذلك لأهمية التوصيات التي انبثقت عنه واذكر منها بالخصوص ما يلي:

- 1- الترحيب بقرار الجامعة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان والتأكيد على أهمية أن ترتقي نصوصها التأسيسية إلى مستوى المعايير الدولية وتلك المعتمدة لدى المحاكم الإقليمية الأخرى.
- 2- وتقول التوصية الموالية ما يلي: "ومع الإدراك الكامل للتحديات الهائلة التي تواجه عددا من الدول العربية، عبر المشاركون والمشاركات عن قلقهم العميق لما وقع ويقع من انتهاكات لحقوق الإنسان في عدد من الدول العربية، مطالبين السلطات في هذه الدول باتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية حقوق الإنسان لكل الفئات بما في ذلك العمال المهاجرين، وتوفير الظروف المناسبة لتوفير حرية التعبير والتجمع والمشاركة السياسية لمختلف الفئات الاجتماعية بما فيها المرأة، واحترام الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنع التعذيب والوقاية منه، واطلاق سراح سجناء الرأي بما في ذلك المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وتعزيز استقلال القضاء ومحاربة الفساد والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروات.



واتفق المشاركون على أهمية تطوير استراتيجية عربية إقليمية لحقوق الإنسان تهدف إلى تعزيز مختلف الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان بما في ذلك المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

## حضرات السيدات والسادة،

إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ترحب بقرار جامعة الدول العربية إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتامل ان تمثل هذه المحكمة لبنة أساسية لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية. واعتبارا للاستشارات القائمة حاليا حول المحكمة – ومنها هذا المؤتمر الذي بادرت بتنظيمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإننا نود التأكيد على عدد من المسائل الأساسية ذات الصلة:

- 1- أهمية ان تكون عملية مناقشة مشروع النظام الأساسي للمحكمة تشاركية وشفافة وان يفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني ونقابات المحامين وجمعيات القضاة والخبراء لتقديم اقتراحاتهم وملاحظاتهم، وان تأخذ كل الملاحظات بعين الاعتبار.
- 2- ينبغي ان ينص النظام الأساسي للمحكمة بشكل واضح على ان تكون مرجعياتها كافة التزامات الدولة الطرف المعنية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو انضمت اليه، وان لا يقتصر اختصاص المحكمة على الميثاق العربي والاتفاقيات العربية الأخرى في مجال حقوق الإنسان.
- 3- ينبغي ان لا يقتصر الاختصاص القضائي على الشكاوي الحكومية فقط، وان يتوسع لقبول الشكاوي الفردية سواء مباشرة أو عن طريق المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالصفة الاستشارية، وان لا يقتصر ذلك على مواطني أو رعايا الدولة المعنية، ولكن يكون حقا لكل فرد يدعي ان حقوقه تعرضت للانتهاك من طرف الدولة المعنية.
- 4- ان يتم احترام المساواة بين الرجال والنساء في عملية اختيار القضاة وان ينص النظام الأساسي على مختلف ضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وفقا للمعايير الدولية، وان تكفل الدول المعنية وخاصة دولة المقر للضحايا والشهود الحماية اللازمة والتسهيلات المطلوبة للوصول إلى المحكمة.



5- ان يشمل النظام الأساسي للمحكمة التزام الدول الأطراف بتنفيذ القرارات الوقائية والاحترازية المؤقتة التي تصدرها المحكمة، بالإضافة إلى التزامها بتنفيذ الأحكام النهائية للمحكمة، وإقرار الآليات الضامنة بهذا الشأن.

ونحن نعتقد ان من واجب دولة البحرين وهي قادرة على ذلك باعتبارها صاحبة المبادرة ان تتبوأ الصدارة للدفاع عن هذه المبادئ حتى تكون المحكمة آلية فاعلة نعتز بها جميعا.

أود في الختام ان أجدد مساندة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لفكرة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وان اعرب عن استعدادنا الكامل للتعاون مع جامعة الدول العربية وتقديم الدعم الفني المطلوب للمحكمة العربية بما في ذلك توفير خبرات اللجان التعاهدية، وهي لجان "شبه قضائية" راكمت على مدى عشرات من السنين خبرة لا يستهان بها في مجال الاجتهادات والفقهاء القضائي الذي عكست اللجان جانبا منه في تعليقاتها وملاحظات العامة وكذلك في آراءها بشأن الشكاوى الفردية.

نعتقد بان السعي لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يجب ان ترافقه على مستوى الدول العربية خطوات جريئة لاحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني ومن ضمنها الانضمام للاتفاقيات الدولية وملائمة التشريعات مع المعايير الدولية وضمان استقلال القضاء والاعتراف بحق الناس في حرية التعبير والضمير والتجمع، وبدور المنظمات غير الحكومية واطلاق سراح مساجين الراي وتعزيز المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.

أتمنى لكم النجاح في أشغالكم وشكرا...